دراسات فى الوثائق ومراكز المعلومات الوثائقية(*)

عرض
دكتور/ عصام احمد عيسوى
مدرس الوثائق والمعلومات
بقسم المكتبات والوثائق - كلية الآداب - جامعة القاهرة

تثار فى هذه الأيام المناقشات والمداولات والآراء حول الوثائق وكيفية حفظها ، واستخدامها ، والإطلاع عليها فى الوزارات والهيئآت والأرشيفات المتخصصة ودور الوثائق الأرشيفية فى مصر .

ونظراً لاحتياج المكتبة العربية للمزيد من الدراسات حول الوثائق العربية ، لذلك فقد صدر هذا الكتاب للأستاذ الدكتور/ مصطفى على أبو شعيشع أستاذ علم الوثائق والمعلومات ، ورئيس قسم المكتبات والوثائق والمعلومات بكلية الآداب - جامعة القاهرة ، حيث ضمنه ثمانية موضوعات قام بتجميعها من بحوثه ودراساته السابقة التى قام بإعدادها خلال الخمس عشر عاماً الماضية ، والتى تناثرت بين صفحات الدوريات العلمية المتخصصة .

وقد تناولت (**الدراسة الأولى**) فى هذا الكتاب أحد الموضوعات المهمة للدارسين والمتخصصين فى علوم الوثائق والمعلومات والمكتبات والتاريخ والآثار على حدٍ سواء ، وذلك لأن المؤلف تناول فى هذا الموضوع (**مصادر دراسة الحضارة الإسلامية**) سواء كانت مصادر مادية غير مقصودة أو مصادر روائية مقصودة .

والمصادر المادية غير المقصودة «هى تلك التى لم يقصد أصحابها أن تكون شواهد تاريخية كالوثائق والأوراق البردية والمسكوكات والنقوش والتحف الأثرية» ، لأنها ترتبط بمظاهر الحياة اليومية ، وهى أوثق وأضمن لأنها تخلو من عامل الهوى أو لأنها تخضع لرقابة الجهة التى أصدرتها أو أنشأتها خلال العصور المختلفة .

وقد صدر المؤلف هذه الدراسة بالتعريف لجميع أنواع المصادر غير المقصودة وفى مقدمتها الوثائق والأوراق البردية وأهميتها عبر العصور الإسلامية المختلفة .

كما تناول أيضاً فى هذه الدراسة الأنواع

(*) مصطفى على أبو شعيشع . دراسات فى الوثائق ومراكز المعلومات الوثائقية . ـــ ط ١ . ـــ الإسكندرية : دار الثقافة العلمية ، ٢٠٠١ . ـــ ٣٩٩ ص .

الأخرى من المصادر المادية غير المقصودة مثل النقوش والمسكوكات والآثار المعمارية والتحف ، حيث تركزت المعلومات عن هذه المصادر دون إخلال أو تطويل .

وفى القسم الثانى من هذه الدراسة تناول المؤلف (المصادر الروائية المقصودة) وهى التى قصد بها أصحابها أن تكون شواهد تاريخية مثل الكتب الموسوعية وكتب التاريخ وكتب الطبقات والتراجم... إلخ ، ويذكر المؤلف أن هذه المصادر يعيبها أنها «قد تتأثر بهوى مؤلفيها الذين كثيراً ما يظهرون تحيزاً يبتعد عن الحقيقة » .

وقد تضمن هذا القسم دراسة أهم الكتب الموسوعية وتعريفها والتمييز بينها وبين الموسوعات ، كما تناول كتب علم التاريخ وتعريفها وأهم المؤلفات التاريخية التى دونت عبر القرون الإسلامية الماضية ، وكذلك تناول هذا القسم كتب الجغرافيا والرحلات والخطط وتعريفها ، وأهم ما ألفه فى هذه الموضوعات ، أيضاً فقد تضمنت هذه المصادر المقصودة كتب التراجم والطبقات وكتب الببليوجرافيا وأهم المؤلفات التى صدرت فى كل نوع منها خلال العصور الإسلامية المختلفة .

وقد أمدنا المؤلف من خلال هذه الدراسة بنتيجة مهمة وهى «أنه يمكن الاستفادة بكلا النوعين من المصادر غير المقصودة والمقصودة معاً فى حالة توافرهما ، وذلك بأن يستعان بالأولى فى التحقق من صحة الأخرى ، أما فى حالة عدم وجودها فإنه يستعاض عنها بالمصادر الروائية المقصودة » .

أما (الدراسة الثانية) التى تناولها هذا الكتاب فجاءت بعنوان (**الكتاب العربى فى مصر بين المخطوط والمطبوع**) ، حيث تناول المؤلف فى دراسته حال المخطوطات خلال فترة الحكم الفرنسى لمصر وما تلاها حتى نهاية حكم محمد على ، مع مقارنتها بالكتب التى طبعت فى هذه الفترة بعد دخول الطباعة إلى مصر للمرة الأولى ، كما تضمنت الدراسة معلومات وافرة عن بعض المطابع التى أنشأت فى العالم ، وخاصة فى مصر التى دخلتها أولى المطابع مع دخول الحملة الفرنسية إليها فى عام ١٧٩٨ م ، وهو ما أدى إلى ظهور المطبوعات العربية والمترجمة فى تلك الفترة وخلال القرن التاسع عشر ، حيث كان ظهور العديد من المطابع ، والتى كان من أهمها (مطبعة بولاق) التى أنشأها محمد على فى عام ١٨٢٢ م .

وقد تناولت هذه الدراسة الحديث عن آلات الطباعة والحروف العربية التى استخدمت فى مطبعة بولاق ، ومدى تطورها خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر الميلادى .

وقد أكدت الدراسة على أن المخطوطات قد ظهرت آثارها الواضحة على الكتب المطبوعة ، وذلك من خلال النماذج والأمثلة التى أوردها المؤلف لتدعيم دراسته .

وأبرزت هذه الدراسة العديد من النتائج التى كان من أهمها أن ظهور الطباعة فى مصر لم يضع نهاية عهد المخطوطات ، كما أنه ظهرت الاختلافات الواضحة بين أوائل المطبوعات والمخطوطات فى مصر فى القرن التاسع عشر .

أما (**الدراسة الثالثة**) من موضوعات هذا الكتاب فجاءت تحت عنوان (**نشأة علم الوثائق عند**

المسلمين) ، حيث تعرض فيها المؤلف لمناقشة بعض الموضوعات التى تهدف إلى تتبع نشأة علم الوثائق عند المسلمين وكيفية إثباتهم للتصرفات القانونية ، والظروف والدوافع التى أدت بهم إلى الاعتماد على الوثائق بشكل أساسى بعد أن كانت الشهادة الشفوية (البينة) هى الأساس فى تلك المعاملات بين المسلمين .

ومن خلال هذا الموضوع تناول المؤلف البدايات الأولى للتدوين الوثائقى ، ومراحل التحول من الرواية الشفوية إلى الوثيقة المدونة التى استخدمت كدليل لإثبات الحقوق ، وهو ما نتج عنه ظهور أحد العلوم الإسلامية وهو (علم الشروط) فى منتصف القرن الثانى الهجرى ، وهو العلم الذى ارتبط بعلم المحاضر والسجلات الذى يدرس الصيغ اللازمة لكتابة الأحكام والمعاملات الفقهية المختلفة .

أما **(الموضوع الرابع)** فقد تناول دراسة وثيقتين مهمتين ، إحداهما مدونة باللغة العربية ، والثانية مدونة باللغتين العربية والتركية عن **(تعداد النفوس فى مصر فى عام ١٢٦٢ هـ/ ١٨٤٦ م)** ، حيث تعرض المؤلف من خلال هذه الدراسة لموضوع من الموضوعات المهمة المتعلقة بالإحصاءات السكانية وقيد المواليد والوفيات والتعداد العام والشامل لسكان مصر فى القرن التاسع عشر الميلادى .

وترجع أهمية هاتين الوثيقتين إلى أنهما يلقيان الضوء على الجهود الكبيرة التى بذلها (محمد على) من أجل إجراء تعداد شامل للسكان يمكنه من معرفة العدد الحقيقى لسكان مصر حتى يستطيع أن يبنى دولته الحديثة على أسس إحصائية سليمة.

وقد قدم المؤلف فى هذه الدراسة نموذجاً لما ينبغى أن تكون عليه الدراسات الدبلوماتية للوثائق من حيث اختيار الموضوع ، وأهميته وتميزه ، كما أنه قدم لموضوع الوثيقتين بمقدمة تاريخية عن إجراء التعداد العام والشامل فى مصر ، وأهميته ، وقواعده التى أرساها محمد على فى إدارته فى ذلك القرن .

ثم قام المؤلف بنشر الوثيقتين نشراً علمياً يساعد الدارسين – وخاصة المبتدئين – على فك رموز خطوط تلك الفترة ، بالإضافة إلى مساعدتهم على التعرف على المزيد من المصطلحات والعبارات المستخدمة فى القرن التاسع عشر الميلادى .

أما **(الموضوع الخامس)** ، فقد تعرض فيه المؤلف إلى دراسة **(وثيقة خاصة بثبوت الوقف للسلطان الأشرف خليل)** ، وهى إحدى الوثائق العربية التى يرجع تاريخها إلى العصر العثمانى ، وهى وثيقة لم يسبق دراستها أو نشرها من قبل ، وقد ذكر المؤلف فى صدد دراسته للوثيقة أن قيمة هذه الوثيقة من الناحية التاريخية ليست فقط «فى صدورها عن الفاعل القانونى أو المتصرف الناظر ... أو لأنها تتعلق فقط بوقف الأشرف خليل – وهو أحد سلاطين الدولة المملوكية الأولى – ولكنها تلقى الضوء على المدرسة الأشرفية التى شيدها الأشرف خليل» ، أضف إلى ذلك فإن «هذه الوثيقة تلقى الضوء على ما حدث من تطور على الوثائق العربية من ناحية الشكل (إخراج الوثيقة) خلال الفترة التى صدرت فيها الوثيقة ...» .

ولذلك فقد تناول المؤلف فى بداية الدراسة مقدمة تاريخية عن المدارس التى أنشئت فى العصر

المملوكى ، وكذلك تطور نظم القضاء فى العصر العثمانى، وخاصة ما يتعلق باختصاصات بعض الموظفين مثل قاضى القضاة (قاضى عسكر أفندى) ونوابه ، والمحضرين فى المحاكم العثمانية .

وفى هذه الدراسة قدم المؤلف أيضاً نموذجاً آخر للدراسة الوثائقية لوثائق الوقف المفردة (اللفوفة) ، حيث قام بفهرستها ونشرها وتحقيقها تحقيقاً علمياً مدعماً بالعديد من التعليقات والشروح العلمية المستفيضة والوافية .

وفى (**الدراسة السادسة**) من هذا الكتاب، تناول المؤلف دراسة وثيقتين من الوثائق النادرة ، وهما (**وثيقتا تصريح بناء من القرن العاشر الهجرى**) ، حيث اشتملت الدراسة فى مضمونها على أهمية الإذن أو التصريح بالبناء – وهو ما يعرف حالياً (بالترخيص بالبناء) – فى نهايات العصر المملوكى وبدايات العصر العثمانى ، وما تدل عليه هاتين الوثيقتين من اهتمام القائمين على الإدارة والحكم فى مصر فى مختلف العصور على المحافظة على تنظيم المدن وجمال عمارتها ، بالإضافة إلى إمكانية المتخصصين فى الآثار والعمارة ، وخاصة الإسلامية منها التعرف على قدر كبير من الآثار الإسلامية ، وما يتعلق بها من مصطلحات كانت معروفة آنذاك ، ما تحدد لنا مثل هاتين الوثيقتين بعض اختصاصات الموظفين والعاملين فى مجال البناء والعمارة الإسلامية . وقد اهتمت الدراسة بالشكل والإخراج لإختلاف تاريخ تدوين الوثيقتين وهو ما يحدد بعض مظاهر التطور الدبلوماتى للوثائق المفردة فى كلا من العصرين المملوكى والعثمانى ، بالإضافة إلى الدراسة الباليوجرافية التى أعدها المؤلف عن الخطوط التى دونت بها كلتا الوثيقتين.

وقد عرض المؤلف من خلال دراسته الموضوعية للوثيقتين معلومات غزيرة عن الوظائف والألقاب وغير ذلك ، بالإضافة إلى نشرهما وتحقيقهما نشراً علمياً نموذجياً يمكن الباحثين والمتخصصين من الاستفادة منه عند دراستهم لوثائق العصرين المملوكى والعثمانى .

أما (**الدراسة السابعة**) فقد جاءت تحت عنوان (**وثيقة إثبات ملكية من أواخر العصر المملوكى**) ، وهى من الوثائق المحفوظة فى أرشيف وزارة الأوقاف بالقاهرة ، والتى ترجع إلى العصر المملوكى المتأخر (٩١٠ هـ/ ١٥٠٤ م) .

وهذه الوثيقة تقدم معلومات وافرة عن نظم الملكية فى العصر المملوكى بصفة عامة ، وعن أملاك السلاطين وأبناءهم بصفة خاصة ، كما تقدم هذه الوثيقة معلومات عن نظم توثيق العقود وتسجيلها فى العصر المملوكى ، بالإضافة إلى أسماء عدد من الوظائف الدينية والإدارية المعروفة آنذاك ، وأنواع الأراضى الزراعية ، وغير ذلك مما أبرزه المؤلف فى دراسته التاريخية للوثيقة .

واستكمل المؤلف دراسته للوثيقة بدراسة أسلوب الإخراج (الشكل ، وكذلك الدراسة الباليوجرافية وعن الخط ، والدراسة الموضوعية للوثيقة والتى اتبعها بنشر وتحقيق علمى مفصل ، وتعليقات علمية قارب عددها من المائتين تعليق مختلف ، وهو ما يفيد المتخصصين فى الوثائق والآثار والتاريخ على حدٍ سواء .

أما (الدراسة الثامنة) والأخيرة فقد تناولت نشر وتحقيق (**ثلاث وثائق إدارية أثناء الحملة الفرنسية على مصر**) وهى من (الوثائق العربية التى ترجع إلى العصر الحديث) ، حيث بدأ المؤلف دراسته بعرض تاريخى للفترة موضوع الوثائق ، اتبعه بفهرسة ونشر هذه الوثائق ، واختتمها بالتحقيقات العلمية التى تبرز مرحلة مهمة من مراحل التطور الدبلوماتى للوثائق العربية الصادرة خلال فترة الحملة الفرنسية على مصر .

وهذا الكتاب لا غنى عنه لأى متخصص أو باحث فى مجالات الوثائق والآثار والتاريخ واللغة وغير ذلك من العلوم الإنسانية التى تهتم بدراسة أحوال المجتمعات الإسلامية وخاصة فى مصر على مر العصور من صدر الإسلام وحتى القرن التاسع عشر الميلادى.

obeikandl.com